

العلاقات التونسية - الأوروبية


الرؤيا، الرهانات والآفاق

إصدار الأورو-متوسطية للحقوق

إعداد: كمال الجندوبي
سبتمبر



شركاؤنا

 Danish-Arab
Partnership Programme

 OPEN SOCIETY
FOUNDATIONS

 Sida



EuroMedRights
Promoting human rights
in the Euro-Mediterranean region
since 1997

مشروع الحوار الثلاثي: المجتمع المدني التونسي، السلطات التونسية والسلطات الأوروبية

العلاقات التونسية – الأوروبية: الرؤيا، الرهانات والآفاق

إصدار الأورو-متوسطية للحقوق

إعداد: كمال الجندوبي

سبتمبر 2017

فهرس

سياق الإصدار.....	4
اتحاد أوروبي تسوده الريبة ا.....	6
تونس: قلق وهشاشة ا.....	7
الاستراتيجية الشاملة للسياسة الأوربية والسياسة الأوربية للجوار ا.....	8
التزام الاتحاد الأوربي نحو تونس: خطاب داعم... ا.....	9
في البحث عن استراتيجية تونسية V.....	10
فهم المتغيرات 1-V.....	10
تونس متعددة الانتماءات 2-V.....	11
أي مستقبل لتونس؟ VI.....	13
حول بعض الفرضيات والمسارات 1-VI.....	13
الاستراتيجية حول وطني حوار أجل . من VI-2.....	14

سياق الإصدار

يأتي هذا الإصدار على خلفية ورشة عمل تم تنظيمها من قبل الأورو-متوسطة للحقوق-: الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان في 8 جويلية 2017 في إطار مشروع الحوار الثلاثي بين: المجتمع المدني التونسي والسلطات التونسية والسلطات الأوروبية والذي تديره الأورو-متوسطة للحقوق بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي منذ جانفي 2014.

أطلق هذا المشروع في سياق سياسي تسعى فيه تونس، ما بعد الثورة، إلى إنجاح انتقالها الديمقراطي نحو دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان. ويهدف المشروع إلى تعبئة المجتمع المدني لمتابعة العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي من خلال إرساء تقليد جديد يتمثل في حوار ثلاثي بين ثلاث فاعلين رئيسيين: المجتمع المدني التونسي وممثلي السلطات التونسية وممثلي السلطات الأوروبية.

إلى جانب المحاور الرئيسية التي تم تناولها في إطار هذا المشروع وهي "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"حقوق النساء والمساواة" و"حقوق المهاجرين واللاجئين" و "إصلاح منظومة العدالة والعدالة الانتقالية" فقد تطرق المشاركون خلال الورشة إلى الإطار المؤسسي الذي يسود العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي إلى جانب آفاق العلاقات بين الطرفين في إطار إقليمي وأوروبي معقد ومتحول، يتميز بعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني.

وفي هذا الإطار فقد دعت الأورو-متوسطة للحقوق مختلف الأطراف المتدخلة للتفكير سويا في هذه المسائل.

الأورو-متوسطة للحقوق

توطئة

يتعرض هذا الإصدار إلى أبرز الأفكار التي تم التطرق إليها خلال الورشة التي نظمتها الأورو-متوسطية للحقوق حول الرؤية، الرهانات والآفاق في العلاقات التونسية الأوروبية في جويلية 2017.

وبعيدا عن الادعاء بالشمولية، فإن الموضوع يتم التطرق إليه/إدارته بطريقة براغماتية من قبل كلا الطرفين في المتوسط، ليتم تلخيصه في ترتيبات أو تحيينات مؤقتة، وذلك على حساب التطورات التي يمكن أن تؤثر على الأوضاع في الضفتين. لقد تم اختيار الموضوع في التوقيت المناسب خاصة وأنه يأتي بعيد الدورة 13 لمجلس الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي والتي انعقدت في 13 ماي 2017.

إنني أرنو من خلال هذه المحاولة المتواضعة إلى دعوة مختلف الفاعلين في هذا الحوار الثلاثي إلى طرح سلسلة من التساؤلات، بدءا بالتساؤل حول دقة الإطار المنهجي الذي يجب اعتماده، ثم سيتم طرح سلسلة أخرى من الأسئلة والتي ستغذي الإجابات عنها، من حيث الشكل كما من حيث المضمون، سياق التفكير حول الرؤيا والرهانات والآفاق في العلاقات بين تونس والإتحاد الأوروبي.

كمال الجندوبي

وزير سابق، والرئيس الشرفي للأورو-متوسطية للحقوق

مقدمة

إن التفكير في مستقبل العلاقات التونسية الأوروبية يجب أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الهيكلية الظرفية التي تستند عليها سياسات الطرفين الدولية.

ولتحديد هذا الإطار، هناك سؤالان مختلفان لكنهما متكاملان:

- في أي إطار يدرج الاتحاد الأوروبي علاقته بتونس؟
- كيف تنظر تونس إلى علاقتها الخارجية بالاتحاد الأوروبي؟

خلال الدورة الثالثة عشر لمجلس الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي التي انعقدت في 13 ماي 2017، أكد الطرفان على ضرورة تحديد الإطار الجديد الذي سيحل محل برنامج العمل الحالي 2013-2017.

هذا الإطار سيحدد "الأولويات التي تعكس عمق العلاقات (بين تونس والاتحاد الأوروبي) ويستجيب لطموحات الطرفين في المستقبل، في سياق احترام مبدأ التفاضل في سياسة حسن الجوار المنقحة"¹ (الإعلان المشترك بين تونس والاتحاد الأوروبي في 11 ماي 2017).

وقد دشّن اجتماع (من أجل تبادل الآراء) في أعلى مستوى بداية مسار من النقاش والتفاوض سيأخذ ما يتطلبه من وقت. لكن الوقت هو ما تفتقده تونس (أو بالأحرى فإن الزمن هو الذي لا يعمل لصالحها) بحكم السياقين الأوروبي والتونسي الموسومين بالتوتر والغموض.

1. اتحاد أوروبي تسوده الريبة

لم يسبق للاتحاد أن يكون موضع تساؤل وريبة بداخله، مثلما هو عليه الآن، مما أوجع جدال حول مستقبله، وفي الحقيقة، فإن شعوب الاتحاد تشقهم الآن أزمة متعددة الأوجه² لم يكن لها مثيل في الماضي، وذلك حيال بناء أوروبا، حيث أن الأزمة السياسية والديمقراطية التي اندلعت سنة 2005، حين رفض الفرنسيون والهولنديون معاهدة من أجل دستور أوروبي، قد تعمقت نتيجة أمرين: صعود الأحزاب اليمينية المعادية للأجانب والمسلمين واستمرار مظاهر العجز الديمقراطي.

وقد زادت من حدة الأوضاع مظاهر الركود الاقتصادي الذي لم تعرف له أوروبا مثيلاً منذ سنة 1945 والناتج عن أزمة الديون السيادية (سنة 2008)، مما أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والإقليمية بحكم التأثير المزدوج للديون التي تنقل كاهل الدول الأعضاء الساعية لإنقاذ نظامها البنكي من ناحية ومعاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة من ناحية أخرى، معاهدة تسمى إلى حد الآن "الميثاق المالي" والذي تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بالانضباط المالي في ميزانياتها وإلا تعرّض نفسها لعقوبات، وهو ما يعد تكريسا للتوجه الليبرالي المنظم (الاوردولبيرالي) لاتفاقية ماستريخت³.

¹ اقترحت سياسة الجوار الأوروبية على ستة عشر دولة من أطراف أوروبا (ست جمهوريات سوفيتية سابقة وعشر دول من جنوب وشرق المتوسط، منها دولتين مجاورتين للبحر الأبيض المتوسط: قبرص ومالطا)، من مبادئ هذه السياسة إعادة الجزء الأكبر من المكتسبات المجتمعية للاتحاد الأوروبي، على أساس صيغة: "كل شيء عدا الانضمام..." و"الحريات الأربعة" باستثناء حرية تنقل الأشخاص.

وأولويات هذه السياسة هي، قدرة كبيرة على التأقلم مع التشريعات الأوروبية واستعادة المطلب الديمقراطي الذي قدم في برشلونة سنة 1995، دون أن يقع اشتراطه.

عند مراجعتها لأول مرة سنة 2011 أثناء الربيع العربي، وضعت هذه السياسة ثلاث مفاهيم/مبادئ: التمايز، المشروطة "أكثر لأكثر" والمسؤولية. أما عن أولوياتها فكانت دعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز النشاطات الإقليمية في سياق عرض سمي "الثلاث أم" وهم: "المال والسوق والتنقل".

بعد ذلك في 2015، وأمام "منطقة تشنل" اعتمد الاتحاد الأوروبي، سنة 2016، استراتيجية شاملة للسياسة الخارجية والأمن، مسلطا الضوء على ثلاث مفاهيم/مبادئ: مبدأ توجيهي، الالتزام بمبدأ الاستقرار، مبدأ الانتقائية والمرونة الذي لم يكن موجودا في سياسة الجوار الأوروبية المراجعة لسنة 2015. وتمحورت الأولويات الآن حول: التنمية الاقتصادية والأمن والهجرة والتنقل.

وفي حين طغى الربط بين التنقل والازدهار الاقتصادي سنة 2011، فإن العلاقات المستقبلية هنا بدت متوجهة نحو التوازن الواضح بين الهجرة المنظمة والمساعدة على التصدي للهجرة غير النظامية، ويتوجه هذا التأكيد الجديد على معالجة "أسباب الهجرة غير النظامية" الذي وقع اعتماده قبل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، أساسا، إلى دول الجنوب، ومنها تونس. أما دول الشرق، فالقضية تتعلق بمسائل التنقل.

² فيليب هوباردو: "هل يكون بناء أوروبا غير قابل للتراجع؟"

³ سيلفن كاهن، رهانات الأزمة الأوروبية، الاوردولبيرالية أو الليبرالية المنظمة، هي ما طبعته ألمانيا منذ 1949 وتعني تأطير ومأسسة السوق والمنافسة بمعايير تنظيمية وتشريعية مملدة من السلطات العمومية لحماية الليبرالية الاقتصادية من النزوات والإسراف والتشويه.

فالتعامل السلبي المجحف الذي خص به اليونان، وأيضا ذلك الضغط الذي كاد أن يتجاوز قدرة احتمال إيرلندا والبرتغال واسبانيا (وهي دول أعضاء بالاتحاد الأوروبي) كان له تأثير سلبي لا فقط على الرأي العام الأوروبي بل وكذلك الدولي، وبداية على دول الجوار.

أضف إلى هاتين الأزميتين، أزمة أخرى جيوسياسية انطلقت سنة 2011، لتغذي قلق الرأي العام بخصوص قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة ثلاثة تحديات:

- أزمة الهجرة، التي وإن كانت مرتبطة بأسباب خارجية يمكن تحديدها بسهولة، فإنها تتجلى عبر تدفق كثيف للاجئين (مليون ومائتي ألف سنة 2015) وكذلك زيادة مدهشة في عدد الموتى في البحر المتوسط وتضاعف عدد الأحياء الفقيرة والمخيمات المؤقتة، وقد دفعت هذه الأزمة بالاتحاد الأوروبي إلى التنكر لبعض المبادئ المتضمنة في المعاهدات وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية منذ سنة 2000،

- مجاورة روسيا التي أحييت شعورها القومي والتي تسبب توسعها في جعلها تتقاسم مع الاتحاد الأوروبي حدودا تقدر ب 2700 كم، كما أنها أصبحت مصدر قلق بالنسبة لبلدان الاتحاد وكذلك بالنسبة للبلدان المرشحة للانضمام، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم،

- أصبحت الجهادية وكذلك الإرهاب والتطرف، التي بالإضافة إلى أبعادها الجيوسياسية الخارجية، تلامس نبض الاتحاد الأوروبي وتمثل تحديا سياسيا واجتماعيا وثقافيا داخليا، مما أدى إلى الاستجابة المتزايدة للخيار الأمني على حساب مبادئ الحرية والحق في التنقل، التي تمثل الأسس التي قام عليها المشروع الأوروبي، ونتاجا لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي الذي كان يسعى إلى أن يكون قوة تغيير عبر قيمه الديمقراطية (استراتيجية القوة الناعمة) تحول في علاقته بالأنظمة الديكتاتورية إلى "برغماتي عقلائي" ولم يترك مجالا كبيرا لمساندة الحركة الديمقراطية، إلا في بعض استثناءات دول مثل تونس.

وأخيرا، فإن خروج بريطانيا، أو ما يسمى "بالبريكسيت"، الذي دفع بجون كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، إلى التصريح في خطابه حول وضع الاتحاد يوم 14 سبتمبر 2016، بأن الاتحاد الأوروبي يمر "بأزمة وجود حقيقية" تدفعه إلى عديد الفرضيات⁴، إذ لأول مرة في تاريخ بناء الاتحاد الأوروبي يقرر بلد (بريطانيا) بطريقة ديمقراطية مغادرته، مما يدعو إلى الخشية من تداعيات أخرى أو ما يسمى "انتقال العدوى"

هل يكون انتخاب ايمانوال ماكرون، الرئيس الفرنسي الجديد، نقطة توقف لمسار الأزمة التي هزت أوروبا في السنوات الأخيرة؟ لقد كاد أن يكون، إلى جانب بينوا هامون، المرشح الوحيد الذي دافع عن المشروع الأوروبي خلال حملته الانتخابية، فهل يعطي وصوله إلى الرئاسة دفعا جديدا للمسار الأوروبي؟ على الأرجح، يظهر أن فرنسا تريد استعادة مكانتها بتحويل القضية الأوروبية إلى مشروع سياسي: يجب أن يعاد تركيز بناء أوروبا حول المحرك الفرنسي-الألماني، وذلك من أجل توسيعه كمؤشر انفتاح، وكذلك لتحويل الاتحاد إلى فاعل سياسي في مسار العولمة، في الوقت الذي يتراجع فيه دوره بحكم الأزمة الاقتصادية التي يعيشها وبحكم صعود قوى اقتصادية جديدة.

كما انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، المعروف بميولاته الانعزالية، إضافة إلى "البريكسيت" يدفع بحاملي المشروع الأوروبي إلى ضرورة إنعاش البناء الأوروبي الذي ستختبر وتقاس مصداقيته داخل وخارج فضاء الاتحاد.

لماذا هذا التقديم؟ نرى أن ما أورده من تذكير أعلاه ضروريا وذلك لتقديم سياق انطلاق الحوار حول "مستقبل الشراكة" بين تونس والاتحاد الأوروبي، لأن المؤسف حقا هو الغياب شبه الكلي لقضية الشراكة في نقاشنا العام، وهو ما ينم، إما عن عدم اهتمام بالموضوع، أو، وهذا الأخطر، عن جهل بتاريخ مع شريك كانت لنا معه علاقات متطورة وننتهي لضبط علاقة جديدة تحدد جزءا من مستقبل بلادنا.

II. تونس: قلق وهشاشة

بعد أكثر من ست سنوات على الثورة، يشعر التونسيون بالقلق، وفي نفس الآن، نحن مدعاة للقلق، فبلادنا هي التي أطلقت "ربيع" الثورات والتي تواصل، عموما، طريقها رغم الأعاصير والهزات بفضل مجتمع مدني نشيط وحيوي، تحسّل حتى على جائزة نوبل، اعترافا بدوره. وهذه البلاد هي، أيضا، التي يعتقد إنها أرسلت أكبر عدد من الشباب المتطرف آلاف الكيلومترات لدعم صفوف داعش وليكونوا وقودا لحربها المدمرة. ولنسمي الأشياء بمسمياتها، فإن جزءا من شبابنا، مهما كان ضعف العدد، هم اليوم ضحية التعصب ويقع تجنيدهم للقتل. (مختلف العمليات الإرهابية بين 2015 و 2016) (راجع نشرية ليدرز، كمال الجندوبي: التطرف، المفارقة التونسية)

فالجوار مع ليبيا، البلد الذي يفتقر إلى سلطة مركزية والخاضع إلى صراعات عنيفة بين ميليشيات منفلة ومتناحرة، جعل الحرب على الإرهاب تتصدر أولويات السلطات التونسية، كما أن ضرورة حماية الممتلكات والأشخاص وكذلك الضغوطات الخارجية جعلت من المسألة الأمنية أمرا ملحا وفي نفس الوقت عبئا يحد من موارد البلاد المحدودة ويغذي الخوف والقلق. وتدّكي هذا القلق

4 الكتاب الأبيض حول مستقبل أوروبا، رؤية وسيناريو للاتحاد الأوروبي (27) في أفق 2025.

الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وكذلك محاولات الضغط على حرية التعبير والرأي وفرض رقابة عليها واستمرار العمل بتشريعات محددة للحرية أو متخلفة في الترسانة القانونية، وذلك بالرغم من أن دستور سنة 2014 يضمن حرية الضمير وحماية الحياة الخاصة والمساواة بين الرجل والمرأة.

وبالتوازي مع الصورة المشرفة لتونس التي يُحتفي بها دولياً، كبلد الحرية الوحيد في العالم العربي، تبرز صورة أقل إشراق حين نعي أن جزءاً كبيراً من المواطنين يرزحون تحت وطأة واقع يومي مرير يتسم بتفشي البطالة الجماعية وغلاء الأسعار وتدهور البيئة واستشراء الفساد.

ذلك لأن التونسيين تعرضوا لصدمات عديدة نتج عنها انخفاض حاد في النمو وتفاقم التفاوت الاجتماعي والجهوي، واستمرار، بل وارتفاع نسب البطالة، خاصة ضمن الشباب وأصحاب الشهادات العليا، الذين هم وراء العديد من التحركات الاجتماعية.

بعض الحركات الاجتماعية، ذات الرمزية، مثل عمال الحضائر وأصحاب الشهادات، لم تعرف طريقها إلى الحل ولم توجد لها مخارج، والبعض الآخر، أكثر تغطية إعلامية، مثل الكامور بتطاوين والحوض المنجمي توجد صعوبة كبيرة في إخمادها حتى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، مما يغذي الخوف من العدوى الاحتجاجية وذلك بالرغم من التعامل الأمني والقضائي الذي خصت به قيادات هذه الاحتجاجات الاجتماعية (حوالي 400 محاكمة جارية).

أما الوضع السياسي، فانه يعيش على وقع إعادة تشكل لا تنتهي، موسومة بانقسامات وصراعات بلا هوادة، تستعمل فيها كل الوسائل: كشف قضايا، تسريبات للإعلام، أكانت مبرمجة، منظمة أو مقصودة، كل ذلك على خلفية ارث القيادة داخل القطبين اللذان يسيطران على الحياة السياسية في تونس: نداء تونس وحزب النهضة. وبالإضافة إلى الضجر وغياب الرؤية اللذان طبعا مزاج الرأي العام، فإن مثل هذا الوضع قد ولد عدم استقرار حكومي، حيث تواترت سبع حكومات منذ 2011، مع تسجيل رقم قياسي لحكومة الحبيب الصيد، التي بقيت 18 شهراً.

أما في خصوص حكومة يوسف الشاهد الحالية، فإنها تعتبر الفرصة الأخيرة. وبالنتيجة لكل هذا، فقد أضعف وضع عدم الاستقرار هذا تونس أمام شركائها وأخر اتخاذ القرارات والقيام بالإصلاحات، خاصة تلك المتأتية من تطبيق دستور 2014 وكذلك تلك الإصلاحات المعنية بالبحث عن الأسباب التي كانت وراء تحركات الشباب والجهات.

نحن إذن أمام انطلاق حوار بين طرفين حول مستقبل العلاقات بينهما: اتحاد أوروبي يخيم عليه الشك، وبلد (تونس) يعيش حالة قلق وهشاشة. انه أمر غير مسبوق وحاسم، في نفس الآن.

III. الاستراتيجية الشاملة للسياسة الأوروبية والسياسة الأوروبية للجوار

تتمحور الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسياسة الخارجية والمسائل الأمنية التي اعتمدت في جوان 2016، أي سبعة أشهر بعد التعديلات في سياسة الجوار حول هدف مركزي: (امن الاتحاد). (انها مصالح الاتحاد الأوروبي الحيوية التي هي على المحك في الحدود) بينما رسخت السياسة الأوروبية للجوار مفهوم المصالح المشتركة الموجودة منذ سنة 2003 حسب مبدأ (امن شركائي هو أمني).

وبهذه الطريقة تخضع المقاربة للحوار مع الجار الجنوبي كليا لمنظور المرونة (أنظر الملحق عدد3)، وهو مفهوم غير موجود في السياسة الأوروبية للجوار، بل وحتى مفهوم جديد في القاموس الأوروبي، تعرفه الاستراتيجية الشاملة بأنه: (قدرة الدول والمجتمعات على الإصلاح وبالتالي على المقاومة والتعافي من الأزمات الداخلية والخارجية) وتخصص الدارسات الأكاديمية التي تعنى بالسياسة الخارجية استعماله للدول الغربية والدول المستقرة والديمقراطية، مسلطة الأضواء على الحفاظ على وجود واستقرار نظام وتغييره، لكن نادرا ما نجد دراسات تحليلية لواقع بلدان مناطق أخرى، أين الاستقرار غير موجود والديمقراطية غير مرسخة. فهل يمكن تصدير المرونة؟ في الواقع يظهر ان مفهومها يقترب من الحوكمة الرشيدة، التي لا يوجد لها اثر في الاستراتيجية الشاملة.

وفي حين تحيل الحوكمة الرشيدة إلى دلالات ايجابية لتغيير دول الجوار، فإن تأكيد الاتحاد الأوروبي على بناء الدول والمجتمعات القابلة للتكيف يترجم في الواقع مقاربة دفاعية توحى بالإحساس بالتهديد وحتى بالتعرض للهجوم ونتيجة بوجود الدفاع.

هكذا، تخضع السياسة الأوروبية للجوار إلى مقاربة الأمن الشامل، مما يدفع بمراجعتها وفقا لأوضاع إقليمية مضطربة وغير ثابتة.

تجسد لمحة تاريخية موجزة (أنظر ملحق عدد 2) هذه العلاقة الدائمة بين أمن الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه بلدان جنوب المتوسط، اذ تقتصر الاتفاقات الأولية (1969-1995) على نظام تجاري تفاضلي ومساعدة إنمائية. أنشأت الحرب الباردة محيطا جديدا وسمحت بظهور تعاون اورومتوسطي (1995-2004) تحت عناوين ثلاث: حوار سياسي (يتضمن الأمن)، دعم الإصلاحات الاقتصادية (منطقة التجارة الحرة)، مع توسيع التعاون ليشمل قطاعات مثل المحيط، النقل، التعاون عابر للحدود ومحور اجتماعي وأخر ثقافي ظل مهماشا.

توسع الاتحاد الأوروبي شرقا سنة 2004 دفع به لاقتراح سياسة جوار جديدة (السياسة الأوروبية للجوار): كل شئ عدا الانضمام أو المؤسسات ولا مجال للحديث عن حرية تنقل الأشخاص.

بعد الربيع العربي، راجعت اللجنة اقتراحها: حسب مبادئ التمايز والمشروطية والمسؤولية. ولخصّ الاتحاد الأوروبي عرضه في ثلاث كلمات: المال والسوق والتنقل، وأنشأ مكافأة للديمقراطية وفقاً لمبدأ: أكثر مقابل أكثر (أي مزيد من الديمقراطية يقابله مزيد من التعاون). في سنة 2015، شرعت اللجنة في مراجعة جديدة للسياسة الأوروبية للجوار، حسب ثلاث مفاهيم رئيسية: الانتقائية والاستقرار والمرونة، لم تعد الديمقراطية حجر الزاوية في السياسة الأوروبية للجوار، وأصبح الاستقرار أحد الركائز الأكثر وضوحاً.

في الواقع، فإن الأولويات قد تغيرت: سنة 2011، كانت مساندة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعمال سياسة الجوار في دعم الديناميكيات الإقليمية، أما في سنة 2015، فقد أصبحت التنمية الاقتصادية والأمن والهجرة والتنقل. لم يفتي التركيز على الديمقراطية، لكنه لم يبق ذي أولوية ويتكيف مع المتطلبات والاحتياجات (التميز أكثر من المشروطية).

يحتل الجانب الأمني مكانة بارزة وأخذت الجوانب المتعلقة بتنقل الأشخاص أهمية (الانتقال من الربط بين التنقل والازدهار الاقتصادي سنة 2011، إلى البحث عن توازن مقبول بين الهجرة المنظمة والمساعدة على محاربة الهجرة غير المنظمة). في الواقع تترجم الخطة الأوروبية حول الهجرة بالانفتاح على التنقل في الشرق ومعالجة الهجرة غير المنظمة الآتية من الجنوب.

في علاقة بالجوار يوجد عنصران هامان آخران: مسائل الهجرة في (الشراكة من أجل التنقل) والسياسة الأمنية والدفاع المشترك. أما البعد الإقليمي للسياسة الأوروبية للجوار فقد تراجعت أهميته.

ويواجه الاتحاد الأوروبي مازقاً أساسياً منذ ظهور السياسة الأوروبية للجوار: الاستقرار أم الديمقراطية؟ إذ يبدو أن الزمن الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي أن يكون قوة تغييرية قد توقف في أحسن الحالات، أو حتى قد ولى وانتهى. ويرغب الاتحاد في إقامة شراكة مميزة مع بعض الدول (مثل تونس) وبرامغامية مدروسة مع البعض الآخر (الأنظمة الاستبدادية في المنطقة).

IV. التزام الاتحاد الأوروبي نحو تونس: خطاب داعم...

ما انفك الاتحاد الأوروبي يردد الاهتمام الذي يخصص به علاقات التعاون مع تونس، كشريك، يُعرّف بأنه مميز. إذ يعتبر البيان المشترك الصادر عن المفوضية والمفوضية السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية، الصادر في 26 نوفمبر 2016⁵ أن الشعب التونسي "قد شق طريقه نحو ديمقراطية حديثة" وأن "التجربة التونسية هي مبعث أمل بالنسبة لبلدان الجوار الأوروبي" وأنه "من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يكون له بلد مجاور قوي وديمقراطي ومستقر مثل تونس".

وأن "إرادة الاتحاد الأوروبي لمساعدة تونس في انتقالها الديمقراطي تظهر من خلال السياسة الخارجية المراجعة للجوار".

وقد تبعت ذلك سلسلة من القرارات خاصة بتكثيف الاتصالات السياسية ومضاعفة المساعدة المالية السنوية في شكل هبات (من 186.5 إلى 300 مليون أور والى حدود سنة 2020) إلى مساعدة مالية كلية إضافية بـ 500 مليون أور، لمساندة إنشاء أرضية للتنسيق بين المانحين في المخطط الخماسي مستوحاة من آلية مجموعة 7 زائد خمسة، وذلك في مجال الأمن ومحاربة الإرهاب (تجمع أعضاء مجموعة السبعة، الاتحاد الأوروبي، بلجيكا، هولندا، إسبانيا وسويسرا).

وتذكر وثيقة العمل المشتركة بين مصالح المفوضية والمفوضية السامية بشأن وضع العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي المتبعة في إطار السياسة الأوروبية للجوار، التي نشرت في أفريل 2017، أن "الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد التي تم اعتمادها في جوان 2016 تعترف "بالدور الذي تقوم به تونس في المنطقة كديمقراطية مزدهرة وسلمية ومستقرة...» وأن "نجاح الانتقال الديمقراطي يظل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. "وتستعرض الوثيقة الوضع العام في مجموع مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، مشيرة إلى الإصلاحات التي تمت والتي يجب أن تتم.

... ولكن الرسالة تتسم بالغموض

في الحقيقة هناك تناقض بين الانفتاح المعلن من الاتحاد الأوروبي وبين التمسك بالسياسة الأوروبية للحوار، حتى وإن تمت مراجعتها، كإطار للحوار، ذلك لأن هذه السياسة تتضمن أولويات أوروبية: التنمية الاقتصادية، الأمن، الهجرة والتنقل.

فالمكافأة على التقدم في الديمقراطية، التي تستند على مبدأ التمييز، رغم نجاعتها في أوقات الأزمة، إلا أنها لا تؤسس لحوار سياسي حقيقي، ولا يمكن أن تكون النتيجة الوحيدة المتوقعة من الحوار:

- لا بحكم صياغتها، وكأنها طعم، إذ تحيل إلى أن التونسيين قد اختاروا الديمقراطية بحثاً عن المساعدات المالية،
- ولا بحكم اتساقها، وكان الاتحاد الأوروبي يريد تأميناً، وذلك تحسباً لأي تهديد،
- ولا بحجمها، حيث أنها ضعيفة مقارنة بالمساندة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

⁵ "رؤية مشتركة، عمل مشترك: أوروبا أقوى، استراتيجية شاملة للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، 2016"

وهناك تناقض آخر في علاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

من ناحية، يعتبر الانفتاح البصمة الجينية لبناء أوروبا وذلك عبر تنمية التبادل وبعد ذلك تدريجياً عبر ضمان "الحريات الأربعة، ومن ناحية أخرى، غلق الحدود أمام بعض المنتجات دون أخرى، وأمام فئات دون أخرى، فتحها أمام رجال الأعمال والطلبة وغلقها أمام المهاجرين الباحثين عن شغل.

وحتى بعض مسلمات الاتحاد الأوروبي هي في حاجة إلى إعادة نظر: الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، شرطان أساسيان لتنمية الديمقراطية. لكن في الحقيقة معضلة ثنائية الاستقرار أو الديمقراطية تستحق موقفاً مسبقاً، هل تستوجب جودة الحكم الديمقراطية؟ هذا الموضوع يعتبر من المسكوت عنه على المستوى الأوروبي⁶.

اذن فإن الإطار العام للحوار في حاجة إلى مبادئ توجيهية يقع الاتفاق عليها بين الطرفين حتى يمكن للحوار السياسي أن يحقق النجاح وذلك في واقع يتطلب فيه هذا الحوار حول مستقبل الاتحاد الأوروبي نقاشاً حول نشاطه الخارجي، خاصة وأن أحد أهم عوامل مصداقيته تقاس بمدى التزامه تجاه جيرانه. فمن البديهي أن يكون هناك ربط بين السياسة تجاه تونس والمشروع الأوروبي.

لكن هل يرغب التونسيون في هذا الارتباط مع المشروع الأوروبي؟

ماذا يريد التونسيون؟

هذا السؤال يحيلنا إلى البحث في طريقة ضبط تونس لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، ماضياً وحاضراً، وذلك يحيلنا إلى سؤال آخر وهو ما إذا كان لتونس استراتيجية واضحة تجاه الاتحاد الأوروبي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إلى التساؤل عن موقع تونس الاستراتيجي وذلك لإدراك الطريقة التي يجب أن تعيد بها النظر لضمان مستقبل علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

من المؤكد أننا كنا في عهد بن علي، وفي غياب تفكير استراتيجي آنذاك، اكتفينا بأن نرى في الاتحاد الأوروبي مصدر تمويل وسندا لأمننا الإقليمي. تلك كانت سياسة النظام التي كانت تريد أن تحد من "تأثيرات" التقارب الأخرى.

لكن مع الثورة وتركيز المسار الديمقراطي، نحن في حاجة إلى إعادة ضبط رؤية دقيقة واستراتيجية جديدة، لأنه لا يمكننا إتباع المسار نفسه، مما سيقودنا إلى طريق مسدود.

V. في البحث عن استراتيجية تونسية

التفكير الاستراتيجي هو التحدي الكبير بالنسبة لبلادنا لأنه يطرح مشاكل حادة ومعقدة مرتبطة بوضعنا الجغرافي والشعور بانعدام الأمن وذلك بعلاقة بصغر حجم تونس وطريقة عمل قياداتنا السياسية، المشغولين بالقضايا الانية وفق اجندات انتخابية وغياب الاستقرار السياسي والحكومي وأيضاً الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المزاج الشعبي العام.

ووضوح الأهداف هو تحدي إضافي في مسعى حيوي مثل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. كما أن كلمة "استراتيجية" تطرح إشكالات كبيرة من حيث المستوى الذي نريد أن نضعها فيه: أعلى المستوى السياسي، مما يعني اتخاذ قرارات بعيدة الأثر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالحنا الوطنية أو على المستوى التقليدي، بالارتباط بأهداف السياسة الخارجية؟

وسأقتصر بكل تواضع، على صياغة بعض الأسئلة التي يكون الهدف من الاجابات عليها تغذية مسار تفكير حول الرؤية والرهانات والآفاق.

كيف ستواصل تونس التأقلم مع تحديات العولمة؟

كيف لتونس أن تضمن أمنها مهما ما يمكن أن يترتب من فوضى على مستوى إقليمي (تحلل الدولة الليبية، خلافة بوتفليقة في الجزائر، الإرهاب الجهادي، الاتجار العابر للحدود الخ...)?

V-1. فهم المتغيرات

يقضي التقليد أن كل تغيير يأتي من الخارج، ويمكن القول أن الانفتاح على الخارج الذي توخته تونس منذ استقلالها كان دائماً قوة ضغط من أجل التغيير سواء، أكان ذلك على مستوى انماط الإنتاج أو على مستوى انماط الاستهلاك.

ولكن اقترن مسار الانفتاح هذا، الذي هو أيضاً ارث من الاستعمار، بعدد المسارات الأخرى:

- مسار البناء المغاربي، المعطل منذ سنين طويلة،

⁶ فيفيان بيروزو، السياسة الأوروبية للجوار، طائر الفينيق البيروقراطي؟

- التحام مع العالم العربي ذي التأثير الاقتصادي والاجتماعي المحدود والتأثير الايديولوجي القوي (قضية فلسطين، الاعتداءات الخارجية)،
- نأي عن إفريقيا، غداء غياب الحدود المشتركة مع افريقيا جنوب الصحراء،
- تقارب مع اوربا تأسس على مبدأ التبادل الاقتصادي والبشري (الهجرة) والثقافي،
- اقتراب من الغرب (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) بهدف وجود ضمانات خارجية لحماية اقليمية لتونس،
- براغماتية مكنت تونس من ربط علاقات دبلوماسية منتظمة (مع حد أدنى من العلاقات التجارية والثقافية) مع دول أوروبا الشرقية والبلدان الآسيوية كالصين واليابان والهند وبعض دول امريكا اللاتينية التي نصدر لها بعض المنتوجات، مثل الفسفاط.

من البديهي أن المجتمع التونسي قد تأثر بمجموعة هذه العوامل التي تمارس ضغطا بطرق مختلفة، ولكن هذه التأثيرات لا تمضي في أي اتجاه، إنها تعتمد، الى حد كبير، على الطريقة التي يتعامل النسيج الاجتماعي معها، هو الذي إما يعتمدها أو يقبلها أو يرفضها.

لمواجهة مختلف هذه الضغوطات، ردت تونس الفعل بالدخول في مسار تحديث منذ الاستقلال، كان بالأساس اقتصاديا ويهدف الى تحديث الجهاز الاقتصادي ببعديه: المادي والبشري، مع مهمة محورية ممنوحة للدولة، ولمدة عقود، أُعتبر التحديث كتغيير مفيد، على الأقل بالنسبة لجزء كبير من التونسيين، ولكنه كان وراء معاينة بعض القطاعات والجهات.

وإذا كان الانضمام إلى التحديث الاقتصادي شمل عديد الشرائح من التونسيين بحكم ارتباطه المباشر بالإنتاج وبالتالي بالشغل، فماذا عن التحديث الاجتماعي والثقافي المرتبط بتغييرات ذات طابع ذاتي، حيث يجب ان تسخر آلياته، التي هي "صندوق اسود حقيقي"، باحثين في مختلف الاختصاصات؟ لنتناول بعض العناصر:

هناك عمق للشخصية التونسية أو الهوية التونسية، وهي الشفرة الجينية التي تقع الاشارة اليها احيانا دون عمق تحليل في غالب الأوقات، وقد تشكلت عبر القرون حول ارث ثقافي وحضاري وحول قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح، فهل تكون علامة خاصة تميزنا عن البقية، عن "العرب" و"المغاربة"؟

أم على العكس، فانتسابنا إلى هوية وطنية، هي مصدر فخرنا، لا يمنعنا من الانتساب الى فضاءات أخرى، مغاربية وعربية ومسلمة ومتوسطية وإفريقية؟

وبعبارة أخرى، ما هو المعنى الدقيق لان نكون تونسيين؟

- ماهي القيم التي يتمسك بها التونسيون؟
- مدى تمسكهم بالمصالح المادية، بقيم المجتمع الاستهلاكي، بقيم الحرية، بالعدالة الاجتماعية، بقيم التضامن،
- مدى تمسكهم بقيم الحدائث الاجتماعية والثقافية: الحدائث، التقاليد، الانفتاح، المساواة بين الرجل والمرأة، التحرر، التجذر، الأصالة.
- ما هو الدور الذي لعبه النموذج الأجنبي في أسلوب الحياة، في اللغة... خاصة فيما يتعلق بإرادة إزالة أو إبقاء أغلب المحرمات والعقوبات والالتزامات الذي فرضها المجتمع، بما فيها ذلك الذي يخص السلوك المستبطن من قبل جزء من شبابنا ونسأؤنا، الخاضع لمجتمع قمعي؟

وفي نفس الآن، فقد وقعت التصحية بالتحديث السياسي بتعلّة ان التنمية الاقتصادية تتطلب الاستعداد لتأسيس الدولة المستقلة، التي هي بالضرورة هشة. لقد كان اعتبار حكم قوي ومستبد ضرورة لتأمين مكتسبات الاستقلال والتغلب على القوى السياسية والاجتماعية المتناقضة وعلى كل أشكال الإرهاصات الجهوية والقبلية التي كانت تهدد التماسك الاجتماعي.

2-V. تونس متعددة الانتماءات

تنتمي تونس الى المغرب الكبير والعالم العربي والعالم الإسلامي وإفريقيا والمتوسط، ولكن بينما دونت الانتماءات الأربعة الأولى في دستور جانفي 2014، فان الانتماء الى المتوسط ظل غائبا.

يتسم المغرب الكبير باندماج ضعيف، تعيقه عدم ملائمة البنية التحتية وتدني المبادلات (3 بالمائة من جملة المبادلات)، وهو ما يجعل مكوناته تتنافس أكثر من انها تتكامل.

كما تحكم البلدان المغاربية اتفاقات قديمة تتعلق بالأمن والتجارة، ترفع كلفة هذه الأخيرة الى ثلاث مرات أعلى من تلك التي تقع داخل فضاء الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية الذي دفع بغلق الحدود بينهما

منذ 1994 وكانت له مضاعفات اقتصادية هامة وأعاق كل تقدم في البناء المغربي. كل هذه العوامل إلى جانب عوامل أخرى عديدة، جعلت من المفاوضات "كتلة مقابل كتلة" مع الاتحاد الأوروبي أمرا غير ممكن⁷.

ومع ذلك، كان يجب ان تدفع الفترة ما بعد الربيع العربي باتجاه تقوية التعاون المغربي من اجل رفع تحديات هائلة تتعلق بالتشغيل والشباب والتنمية الاقتصادية، خاصة مشاريع حدودية ومشاريع كبرى لتنمية البنية التحتية، وكذا الشأن بالنسبة لتبادل الخبرات البشرية وحرية التنقل. لكن تفشي الإرهاب وغياب الاستقرار الإقليمي (لبيبا، الصحراء الغربية، أفريقيا) غديا غياب الثقة تجاه التغييرات وعززا المقاربات الامنية وتلك التي تقيد الحرية.

وهناك ايضا اختلافات حول ارساء علاقة تفاضلية مع الاتحاد الاوروبي : فقد حافظت الجزائر على مسافة في علاقتها به، مرتكزة على علاقتها بدول عدم الانحياز والوحدة الافريقية وروسيا والدول العربية، لذلك فهي متحفظة تجاه المبادرات الأوروبية، أما المغرب الأقصى، فانه تاريخيا في مسار مختلف، حيث يتوخى انفتاحا اقتصاديا مع ميل عبر أطلنطي (يعود الى جانفي 1943، تاريخ التقاء روزفلت بالملك محمد الخامس في أنفا) ويسعى المغرب إلى توسيع علاقاته مع الاتحاد الاوروبي في حين تبقى علاقاته بعدم الانحياز والجامعة العربية في حدودها الدنيا، وقد انضم من جديد اخيرا الى الوحدة الأوروبية.

اما في خصوص تونس، فإنها في وضعية وسطى، مجزأة بين ميلها الاوروبي وانفتاحها على البلدان المشرق. ولكنها أكثر تعويل على القطاع الحكومي من المغرب وبالتالي فهي بديها اقل رغبة في الانفتاح الاقتصادي.

بالأساس، لا تمتلك بلدان المغرب الكبير خيارات عديدة، فالقضية هي حجم التعامل مع الاتحاد الأوروبي، حتى بقليل من البعد الاطلنطي بهدف تنويع الشركاء وقليل من البعد العربي لطمأنة الرأي العام، فليس لها من بد في التوجه نحو اوربا.

ولكن طالما لا تحظى هذه البلدان بالديمقراطية فلن تكون هناك قفزة نوعية في اتجاه التقارب مع الاتحاد الأوروبي وسيكون الامر مختلفا بالنسبة لتونس التي استجابت لبعض معايير كوبنهاغن التي حددها الاتحاد الأوروبي سنة 1993⁸، والتي رفضت تركيا الامتثال لها.

ويجب التذكير، أيضا، أن الاتحاد الأوروبي منخرط في مسار تقاسم القيم الديمقراطية التي يمكن أن تناقض أهداف منظمات دولية تنضوي صلبها البلدان المغربية، مثل منظمة التعاون الإسلامي التي مقرها جدة وهي منظمة لا ترى حقوق الإنسان خارج حدود الشريعة. لكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ أوضحت في قرار صادر عن الدائرة الكبرى بتاريخ 13 فيفري 2003 أن " التصريحات التي تحتوي على مراجع واضحة تدعو الى إقامة الشريعة يصعب اتساقها مع المبادئ الأساسية للديمقراطية." (ملاحظة في أسفل الصفحة)

تعتبر الجامعة العربية من أقدم هياكل التعاون بين الحكومات، حيث أنشئت سنة 1945، وعض تأسيسها على بناء مؤسسات مشتركة قوية، أسست على مبدأ الضد، "ضد" الامبريالية والاستعمار والصهيونية والولايات المتحدة، هذه هي مبادئ عملها وذلك ما يفسر ضعف أداء مكاتبها ولجانها المختصة. وقد عرقلت المشاكل الكبيرة ومصالح عديد الدول المتناقضة، أساسا تلك المصدرة للنفط، والتي لا ترغب في تقاسم ثرواتها مع دول اقل حظ، تأسيس السوق العربية المشتركة.

ويحق لنا أن نتساءل في هذا الإطار عن أوجه التكامل بين البلدان المغربية والمشرق أكثر من قضية الهوية، لقد كان هذا التكامل ضعيفا في الماضي، وبعد ذلك نمى الاستعمار روابط عمودية بين هذه البلدان وفرنسا، وبدرجة اقل مع اسبانيا وايطاليا. لكن منذ الاستقلال، وقعت محاولات "مشرقة" المغرب الكبير عبر نماذج سياسية آتية من الشرق وذلك بهدف "تعزيز الهوية العربية الإسلامية"، الشيء الذي نتج عنه استيراد سلوكيات اجتماعية وأيضا مشاكل من الشرق الأوسط، مثل تفشي الأصولية المستوردة من تيارات ومنظمات مدعومة من مشايخ دول الخليج (مساعدات مادية وتكوين لإطارات دينية).

كما نلاحظ اتساع حركة التنقل للأشخاص وذلك عبر نشاط العمال المهاجرين والحج إلى مكة. ويبقى أن نمو الاستثمارات لا يؤثر على اندماج اقتصادي لان بلدان المغرب، في رأيهم، تعتبر غير جذابة، إضافة إلى ذلك، شكلت التجربة الديمقراطية التونسية عاملا إضافيا لأخذ مسافة من دولنا.

⁷ جون فرنسوا دروفاي: المغرب الكبير والاتحاد الأوروبي

⁸ منح المجلس الأوروبي بكوبنهاغن وضع "المرشح" لدول أوروبا الوسطى والشرقية، مع اشتراط الانفتاح الفعلي لمفاوضات الانضمام لكل بلد بثلاث معايير سياسية واقتصادية ومؤسسية، سميت معايير كوبنهاغن. ولا بد للدولة المنتسبة أن تكون قادرة على الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن الانضمام، وذلك باستيفاء الشروط الاقتصادية والسياسية المطلوبة:

- المعيار الأول: وجود مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية وعلوية القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمائهم،
المعيار الثاني: وجود اقتصاد سوق مستدام وكذلك قدرة على مواجهة الضغوطات التنافسية وقوى السوق داخل فضاء الاتحاد،
المعيار الثالث: يتطلب الانضمام قدرة البلد المرشح على قبول الالتزامات التي يتطلبها ذلك، ومنها استعادة التشريعات الاتحاد، والتقيد بأهداف الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية،
المعيار الرابع: تعتبر قدرة الاتحاد على استيعاب أعضاء جدد مع الحفاظ على زخم الاندماج الأوروبي عاملا مهما يستجيب للمصلحة العامة للاتحاد الأوروبي، كما للدول المرشحة للانضمام.

تضم الوحدة الإفريقية، التي خلفت منظمة الوحدة الإفريقية سنة 2002، والتي كانت تونس إحدى مؤسسيها، أربعة وخمسين دولة، منها أربعة دول مغربية. ويعتبر مركز ثقلها في إفريقيا جنوب الصحراء، وتقع أهم تدخلاتها في المجال السياسي حيث كان دائما هدفها الأساسي "حل النزاعات بطريقة سلمية ضمن البلدان الأعضاء في الوحدة أو عبر السبل المناسبة التي يقرها المجلس" وذلك عبر "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، الذي هو سلطة قرار مطلقة وقراراته ملزمة لكل الدول الأعضاء. ويقتصر بعد الوحدة الإفريقية الاقتصادي على تشجيع التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل تلك التي في إفريقيا الغربية وإفريقيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية، مما يدعم، منطقيا، التوجه نحو اندماج مغربي، اندماج أعاقه الصراع الجزائري - المغربي حول قضية الصحراء الغربية.

VI. أي مستقبل لتونس؟

لا يمكن لنا ان نتفادى نقاشا معمقا حول المستقبل الذي نتمناه لتونس في علاقتها بالاتحاد الأوروبي، وبالرغم من غياب برنامج واضح للحكومة حول الموضوع، إلا أننا لا يمكن ان ننطلق من صفحة بيضاء لتحديد موقف حكوماتنا من المفاوضات مع بروكسل. إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار انتظارات مواطنينا، التي هي في اغلب الأحيان غير واقعية ومتناقضة، يجب، أساسا، توضيح هذه الانتظارات عبر إجراءات واضحة يمكن تحديدها: مشاورات عامة، استفتاء حول مشروع واضح، نقاشات برلمانية، بل وحتى انتخابات جديدة.

كما لا يجب أن نكتفي بتحديد إستراتيجية اقتصادية وتجارية جديدة، فمخطط التنمية 2016-2020 خطوة مهمة، لكنها غير كافية، إذ لا بد، واعتمادا على دستور تونس الجديد، أن نعمل على ابتكار نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، يبنى على أسس دولة شفافة، تعيد الثقة في المبادئ الديمقراطية التي قوضها فقدان الثقة في النخب، دولة تضع في أولوياتها محاربة الفساد وإرساء التوازن الاجتماعي والجهوي، وباختصار، دولة تعيد الأمل في التعايش في تونسنا العزيزة.

VI-1. حول بعض الفرضيات والمسارات

يمكن لنا صياغة بعض الفرضيات والسيناريوهات الخاصة بعلاقة تونس بالاتحاد الأوروبي على اعتبار أن بلادنا تستوفي الشروط المطلوبة، ولكن لا بد من تقدير نتائج ذلك. يمكن، مثلا، افتراض ان تكون العلاقات مبنية فقط على قوانين منظمة التجارة العالمية، لكن لا بد، في هذه الحالة، من تقييم نتائج الانفتاح التام على التنافس ومن تقييم الطبيعة العشوائية للتحرير الشامل للاقتصاد المفروض عبر المفاوضات التجارية العالمية وعبر ضغط منظمة التجارة العالمية، ومن تقييم نتائج المسافة التي ستحدث مع الاتحاد الأوروبي، من حيث الوصول المحدود للسوق الأوروبية وتعذر الوصول الى برامج الاتحاد.

وهناك، أيضا، وضع وسطي بين الانضمام والشراكة المعززة، وذلك على غرار النرويج وسويسرا، بقي أنه لا بد من التأكد من أن تونس تريد أن تكون عضوا غير فاعل في السوق الموحدة، أي أن تساهم، أساسا، في ميزانية الاتحاد الأوروبي وان تبقى خارج محكمة العدل الأوروبية، دون أن تكون لها إمكانية الانضمام إلى المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة⁹.

وضعية الجار المميز الحالي يمكن أن يكون سيناريو مقبولا، فهل لنا تقييم نتائج ذلك؟ تونس هي البلد الوحيد في جنوب وشرق المتوسط التي ألغت الرسوم الجمركية، والنتيجة ان كان تأثير هذه الخطوة من التحرير التجاري، أحيانا، محل نقد: أدى تخفيض التعريفات الجمركية خسائر في الإيرادات للمالية العامة، قدرت بين سنتي 1996 و2010 ب3 بالمائة من الدخل القومي الخام وانخفضت حصة الصناعات التحويلية بخمس نقاط، في الوقت الذي كان هناك تعويل على النهوض بالمبادلات الصناعية وارتفاع في معدلات البطالة بالنسبة لحاملي الشهادات و تفاقم العجز في الميزان التجاري، كل هذا أدى إلى القناعة انه لا يمكن تنمية الصناعة في محيط التبادل الحر. البعض يربط هذه النتائج بالمشاكل الهيكلية المتأتمية من تعصير الاقتصاد والمجتمع التي تترجم أساسا بتطور الإنتاجية للفرد، التي ما انفكت تترجع مقارنة بالدول الأسيوية.

يبقى سيناريو "وضع على القياس" لكن أي وضع؟ وبأية شروط؟ لا بد من الاستنتاج التالي وهو انه، بعد سنوات عديدة من محاولات اعتماد السوق الموحدة، ظلت قدرات تكيف الاقتصاد التونسي محدودة، مما يعني إذن، انه لا بد من البحث عن خطة إدماج أكثر مرونة وضمن مهلة أكثر اتساعا.

سواء كان انضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، أم شراكة معززة أم جوار، بين هذه وتلك، لا بد من التفكير في "وضع على القياس" يدمج النموذج التونسي، هذه المفارقة التونسية لبلد يحقق انتقاله الديمقراطي وسط محيط لا يستوعب الكثير من القيم الديمقراطية.

هذا الوضع يستوجب جمع ودمج ثلاث شروط:

⁹ تضم المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة أربع بلدان: أيسلندا والنرويج وإمارة لينكشتاين وسويسرا.

- رغبة معلنة من طرف البلاد التونسية لإدراج أوروبا في مستقبلها، وذلك بتفعيل بعدها المتوسطي، مع الإبقاء على بعدها المغاربي والعربي والإسلامي والإفريقي،
- سياسة جوار أوروبية مراجعة، مرسومة بصيغة تشاركية تنسجم أولوياتها في هذه الرغبة على المدى البعيد،
- تعاون معزز يلامس عددا من المجالات بين تونس ومجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، يستكمل سياسة الجوار كـ «مجموعة أدوات»، ويبقى مفتوحا على دول أخرى، مثل سويسرا والنرويج.

VI-2. من أجل حوار وطني حول الاستراتيجية

وفي انتظار استكمال هذه الشروط، يمكن تحديد أهداف وبعض من قواعد اللعبة التي تساعد على بعث إشارات قوية، مثلا يمكن تحديد هدف تعميم التأثيرات على المدى المتوسط، وكذلك إدماج تونس في المشاورات الرامية إلى إنشاء صندوق تنمية اقتصادية موجه إلى البلدان الثالثة، على غرار مخطط يونكر الذي يرمي إلى تنشيط الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، يمكن التفكير في تنسيق بين الاتحاد الأوروبي وتونس في الهيئات الدولية، مثلا مجلس حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس يجب أن نفكر في إحداث آلية تفكير لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

لكن الأهم بالنسبة لتونس هو توفير الظروف التي تؤسس إلى التفكير الداخلي، أي على المستوى الوطني، وذلك حول المكانة التي ترغب إعطائها للاتحاد الأوروبي ضمن مستقبلها القريب والبعيد، ولا يعني ذلك إبعاد تونس عن محيطها المغاربي والعربي والإفريقي على العكس تماما، لا بد لنا من إعادة النظر في السياسات الجديدة مغاربيا وعربيا وإفريقيا ومتوسطيا ودوليا وذلك على ضوء التغييرات التي أحدثتها الثورة.

ولأجل سماع صوتها، لا بد أن تطوّر تونس رؤيتها الاستراتيجية الخاصة وان تأخذ في الاعتبار مشهد دولي تغلب عليه أكثر فأكثر الواقعية، وعليها، في تقديرنا، أن تراعي السياقات والمتطلبات التي يقتضيها هذا المشهد، لأن اليوم، مصير الشعب ازدهاره وأمنه تتحدد شروطه أكثر فأكثر على صعيد إقليمي وحتى على مستوى دولي، وهذا ما يضع أمامنا تحديات كبيرة ويتطلب حوارا معمقا بين مختلف الفاعلين، بحيث يدرك كل طرف بوضوح متطلبات الواقع، وخاصة سرعة وتيرة التغيير الاجتماعي والتكنولوجي وتأثيرها المأمول على مختلف القطاعات والسكان.

وينبغي لهذا الحوار الداخلي أن يؤدي إلى توافق لنضمن أن كل الفاعلين التونسيين قد أدركوا أهمية التفكير المعمق والخطة الاستراتيجية، ولندرك كلنا أهمية هذا التوجه الخاص بالنسبة لتونس، التوجه الذي يضع تونس ضمن أولويات العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ذلك يتطلب منا فهم أعمق للاتحاد الأوروبي وأعضائه، مهما كانت توجهاتهم الإستراتيجية، ولا بد لنا من فكرة واضحة عن الطريقة التي يجب ان نتوخاها للإقناع بسداد مخططاتنا، لنقدّم مقترحات "لا يمكنهم رفضها".

ملاحق

الملحق عدد 1: السياسة الأوروبية للجوار

قدم اقتراح السياسة الأوروبية للجوار الى 16 دولة في أطراف أوروبا (ست جمهوريات سوفيتية سابقة، وعشر دول من جنوب وشرق المتوسط)، وذلك خلال التوسع الذي وقع سنة 2004 والذي شمل 10 دول ، منها دولتين من المتوسط: قبرص ومالطا. وكان المبدأ هو استئناف الجزء الأكبر من التشريعات الأوروبية حسب الشعار: كل شيء عدا الانضمام... والحريات الأربعة عدا حرية تنقل الأشخاص.

اما عن أولويات هذه السياسة فهي : قدرة كبيرة على التأقلم مع التشريعات الأوروبية، وعودة اشتراط الديمقراطية الذي سبق وأن وقعت صياغته في برشلونة سنة 1995، دون أن يقدم كشرط.

هذه السياسة التي وقعت مراجعتها سنة 2011، تقوم على ثلاث مفاهيم/ مبادئ: التميز، المشروطة، أكثر مقابل أكثر والمسؤولية. أما عن أولوياتها، فهي: دعم الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق عرض سمي: المال والسوق والتنقل.

ثم، وإزاء منطقة مشتتة اعتمد الاتحاد الأوروبي ،سنة 2016، الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد مسلطا الأضواء على ثلاث مبادئ / مفاهيم أخرى: مبدأ توجيهي ومبدأ الاستقرار الذي أصبح أكثر أهمية من اي وقت مضى، مبدأ الانتقائية وكذلك مبدأ المرونة الذي لم يكن موجودا في السياسة الأوروبية للجوار المراجعة سنة 2015.

تتمحور الأولويات حول التنمية الاقتصادية والأمن والهجرة والتنقل. وفي حين كانت العلاقة بين التنقل والرفاهية الاقتصادية هي الطاغية سنة 2011، فان العلاقات المستقبلية تبدو متجهة نحو توازن واضح بين الهجرة النظامية والمساعدة على مكافحة الهجرة غير النظامية.

وهذا التركيز على معالجة أسباب الهجرة غير النظامية الذي نجده في الخطة الأوروبية حول الهجرة التي سبق اعتمادها مراجعة السياسة الأوروبية للجوار موجهة أساسا إلى دول الجنوب (ومنها تونس). في الشرق، المسألة تتعلق بالتنقل.

ملحق عدد 2 : تطورات السياسة الأوروبية للجوار بين 2004 و 2011

	السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004	السياسة الأوروبية للجوار المراجعة سنة 2011	السياسة الأوروبية للجوار المراجعة سنة 2015	السياسة الأوروبية للجوار الخاصة بتونس	إطار جديد للشراكة؟
السياق	التوسيع	"الربيع العربي"	"منطقة مشتعلة" 2016: <ul style="list-style-type: none"> الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي الخطة الأوروبية حول الهجرة 	خطة عمل 2013-2017 <ul style="list-style-type: none"> 2011-2016: 3.5 مليار أورو (هبات ، مساعدات مالية كلية وقروض) <ul style="list-style-type: none"> حوار سياسي، حوكمة رشيدة وانتقال ديمقراطي تنمية، إدماج اجتماعي واقتصادي وجوانب تجارية الهجرة والتنقل والتقارب بين الشعوب مساعدة مالية 	النقاش حول مستقبل الاتحاد الأوروبي (إثر خروج بريطانيا) <ul style="list-style-type: none"> الكتاب الأبيض حول مستقبل أوروبا: أفكار وسيناريوهات حول أوروبا 27 في أفق سنة 2025 (غرة مارس 2017) اللجنة الأوروبية والممثلة العليا : بلاغ مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس: "تعزيز المساندة لتونس"، 29 سبتمبر 2016 وثيقة عمل مشتركة للمصالح: تقرير حول العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للجوار
المبادئ/ المفاهيم	<ul style="list-style-type: none"> استئناف أكبر جزء من التشريعات الأوروبية حسب الشعار : كل شيء ماعدا العضوية وحرية تنقل الأشخاص 	<ul style="list-style-type: none"> التميز المشروطة (أكثر مقابل أكثر) المسؤولية عرض، المال والسوق والتنقل 	2016: <ul style="list-style-type: none"> الانتقائية الاستقرار (مبدأ توجيهي) المرونة (استحدثت عبر الاستراتيجية الشاملة) 		
الأولويات	<ul style="list-style-type: none"> قدرة كبيرة على التأقلم مع التشريعات الأوروبية استئناف المطالبة بالديمقراطية التي وثقت في برشلونة (1995) دون ان تكون شرطا 	<ul style="list-style-type: none"> دعم الديمقراطية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيز الديناميكيات الجهوية 	<ul style="list-style-type: none"> 		<ul style="list-style-type: none"> إعلان مشترك لمجلس الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي 11 ماي 2017

ملحق عدد 3 : مبادئ ومفاهيم السياسة الأوروبية للجوار

الانتقائية	التميز
انتقائية سواء تجاه الشركاء أو في علاقة بتوقعات الاتحاد الأوروبي منهم	يمكن للاتحاد الأوروبي أن يطور علاقات أكثر عمق مع شركائه وفقا لقدرة واستعداد كل دولة
الاستقرار	المشروطة
المبدأ التوجيهي للسياسة الأوروبية للجوار : يعكس الشواغل الامنية للاتحاد الاوروي الانتقائية ، تكتسي أهمية أكثر من المشروطة	مبدأ المشروطة يكافئ الاكثر استحقاقا مكافأة ترصد للدول التي تتخرط في المسار الديمقراطي، حان وقت الاكثر مقابل الاكثر
المرونة	المسؤولية
أدرجت في اطار الاستراتيجية الشاملة وعرفت بانها : قدرة الدول والمجتمعات على الاصلاح وبالتالي على المقاومة والتعافي من الازمات الداخلية والخارجية	تطغى الاولويات الاوروبية على برامج الشراكة ، مما يستدعي توازنا أفضل لابرار المصالح المشتركة